الجامعة المستنصرية

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

الحقوق البيئية بين مسؤولية الفرد والمجتمع

استاذ الادارة المساعد الدكتورة

سحر قدوري عباس

رئيس قسم المجتمع المدني وحقوق الانسان

المقدمة

ان البشرية تحتاج اليوم الى مباديء اجتماعية واخلاقية جديدة وكل قيمة والى مجتمع اقل ايديولوجية واكثر انسانية .كما انه لابد من فلسفة جديدة في علاقة الانسان مع الطبيعة تقوم على اساس انسجامه معها لا تفوقه عليها ذلك ان سيطرة الانسان على الطبيعة هي التي تؤدي الى تدهور البيئة فمن الضروري تغيير الرأي القائل بان الانسان هو محور الكون واستبدال ذلك بنظرة جديدة تقوم على ان الانسان هو جزء مكمل للنظام الطبيعي .وقد نشأت فعلاً حركات تنادي بالحفاظ على البيئة والكف عن ايذاء الطبيعة وتغيير معالمها .ان الحفاظ على التوازن البيئي هو شرط اساسي لاستمرار الحياة على الارض ،فالنظام البيئي الذي يسيطر على الحياة دقيق جداً حتى ات أي اخلال اساسي به قد يؤدي الى عواقب لا يمكن التنبؤ بمداها .

تعد مشكلة تلوث البيئة من اكثر المشكلات الحاحاً في الوقت الحاضر ،نظراً لتفاقمها السريع وتضاعف نتائجها وايضاً بالنظر الى تعقيدها حيث تمتد لتشمل مختلف اوجه الحياة الانسانية متجاوزة الحدود السياسية .وتتميز مشكلة التلوث بجملة من الخصائص ،اهمها انها تتسم بالحداثة النسبية ،وبالتالي بصعوبة تحديد آليات المواجهة الاكثر فعالية ،على كل المستويات المحلية والعالمية .ويعد السلوك غير الرشيد للانسان في التعامل مع البيئة هو السبب الرئيس لتلوثها ،وبالتالي يكون الانسان في دائرة البيئة جانياً وضحية في الوقت ذاته ،وبالتالي فان الوعي الانساني بمشكلة التلوث من اهم اساليب المواجهة وضبط السلوك ،بالتركيز على التنمية البشرية كاساس لتحقيق التوازن المطلوب .وتتطلب مواجهة مشكلة التلوث امكانيات كبيرة لا تتوافر في الغالب للدول النامية الاكثر معاناة من التلوث ،حيث يجب تحديد التكاليف النقدية للتلوث ومواجهته ليس فقط تكلفة التلوث بل تكلفة السياسات اللازمة للتصدي له .ووفقاً لدراسات معهد الاقتصاد الالماني ،فقد انفقت الولايات المتحدة عام (2005) نحو(180) مليار دولار لحماية البيئة داخل حدودها ،وانفقت المانيا (28) مليار ،وبرطانيا (18) مليار .كما تشير احصاءات اللجنة العالمية للبيئة الى ان حماية البيئة في الدول النامية تحتاج سنوياً الى اكثر من (500) مليار دولار كبرامج محدودة تخص التلوث الصناعي فقط ،ولا تشمل ظروف الجفاف والتصحر .والتكلفة الاجتماعية للتلوث اي التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء النشاطات المسببة للتلوث كبيرة للغاية ،وتفوق المنافع الآنية

والمحدودة ومن ثم فان التكاليف القومية لحماية البيئة تؤدي الى تلافي تكاليف اكثر فداحة وخطورة يتحملها المجتمع نتيجة التلوث .

وتصنف الدراسات البيئية ضحايا تلوث البيئة الى ضحايا التلوث عبر الحدود ،وضحايا التلوث المؤسسي ،وضحايا التلوث الفردي .وضحايا التلوث عبر الحدود هم ضحايا التلوث الناجم عن انشطة داخل اقليم دولة اخرى او عدة دول غير التي يقطنون فيها ،حيث يتجاوز التلوث الحدود عبر الوسط الطبيعي ليلحق الضرر ببلدان اخرى كالاضرار الناجمة عن الامطار الحمضية .ويفضل البعض ان يعب عن الضرر الذي يؤثر على ضحايا دولة اخرى بتعبير التلوث عابر الحدود ،وهنا يكون الضحايا عديدون والتكاليف باهظة لان تلوث عنصر واحد من عناصر البيئة يؤثر بالسلب على باقي العناصر ،واذا تعدد الضحايا في ذلك التصنيف مابين البشر وعناصر الطبيعة فهو يهدد في النهاية بقاء الانسان ذاته .وعلى ذلك فان التكلفة الناجمة عن التلوث تكون باهظة وتكاليف الحماية هي الاخرى تكون كبيرة .اما ضحايا التلوث المؤسسي فهولاء هم ضحايا التلوث الناجم عن انشطة المؤسسات الصناعية والاقتصادية داخل اقليم الدولة وهي بسبيلها الى تحقيق اهدافها دون مراعاة للاشتراطات والقيود الواجبة للحد من الملوثات والمخاطر .واذا كانت حماية البيئة حقاً من حقوق الانسان فهي واجب على الدولة يقتضي القيام به ان تكفل النظام الافضل لتحقيقه على اراضيها باستخدام كافة الوسائل والسياسات الوقائية والتنظيمية والجزائية لتنظم السلوكيات الجماعية والفردية من اجل حماية الضحايا المحتملين .والنوع الثالث من ضحايا التلوث هم ضحايا التلوث الفردي ،الناجم عن الانشطة اليومية ويندرج تحتها انشطة المنشأت الصغيرة والصناعات البدائية التي تسبب تلوثاً كبيراً للبيئة .والفرد في هذا النوع من التلوث هو ضحية لسلوكياته الخاطئة .

المبحث الاول : منهجية البحث

مشكلة البحث

يلاحظ المتابع المهتم بمسألة تعدد البحوث والمؤتمرات التي تعقد حول حاضر ومستقبل حقوق الانسان ومستقبل التنمية البشرية في العالم العربي عامة والعراق خاصة .ان في ذلك دلالة على انتقال الفكر الاجتماعي من توصيف الواقع وتشخيصه الى محاولة امتلاكه معرفياً واقراح الحلول والمداخل التي تفضي للتعامل العلمي والعقلاني مع ظواهره .

غير ان توقف النظر عند ظاهرة المنظمات الاهلية المعنية بالبيئة وتوجيه الاسئلة اليها بغية تسليط المزيد من الاضواء حولها ،ليس سوى اشارة ضمنية بان دور المنظمات الاهلية ومكانتها لم يصلا بعد الى المستوى الذي تنشده التنمية البشرية في مجتمعاتنا .يندرج الاهتمام بالمنظمات البيئية ضمن خطاب بيئي عربي اخذ يتنامى بشكل متواصل تتضافر فيه مفاهيم المجتمع المدني والاهتمام البيئي واهمية الممارسة التنموية المجتمعية لتشكل سمات جديدة .هذه السمات تؤكد النزوع المتزايد للعمل البيئي المعاصر في تبني المباديء البيئية والتنموية والاعلاء من شأن المشاركة في قضايا البيئة وعدم اقتصارها تناولها على الجانب الشكلي .

لا تقل دلالة هذا التحول من الناحية المعرفية اهمية عن دلالته الاجتماعية .فبعد ان تركزت البحوث والدراسات البيئية ولفترة طويلة على الدولة ومؤسساتها والادوار التي تقوم بها في المجتمع ،بزغ اتجاه اخر يدعو الى الاهتمام بالفاعلين البيئين سواء كانوا افراداً أم منظمات اهلية أم جماعات مصالح ويتسائل عن دورهم التنموي وحجم مساهمتهم في التنمية المستدامة .

ويمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤلات التالية :-

* ماهي الحقوق البيئية ؟

* ماهي المنظمات الاهلية البيئية ؟ وما موقعها في البنية الاجتماعية سواء فيما يتصل بعلاقتها بالدولة ومؤسساتها او من حيث علاقتها بالمجتمع المدني ؟

* ماهي الادوار والوظائف البيئية والاجتماعية التي يمكن ان تقوم بها ،والى أي حد هي مؤهلة وقادرة على القيام بدورها في ظل التنمية المستدامة ؟

هدف الدراسة

تهدف هذا البحث الى تحديدالموقع البنيوي للحقوق البيئية والمنظمات الاهلية المعنية بالبيئة والدور الذي تقوم به في التنمية المستدامة ذلك ضمن خيار منهجي يطرح التساؤلات حول ملامحهذا القطاع البيئي والمكانة الاجتماعية التي يتبوأها ،وصولاً الى مناقشة الاساليب المناسبة لتفعيل عمل هذه المنظمات والتعرف على النشاطات التي تمارسها في سياق مشاريع التنمية .

لا يكتمل التحليل دون الوقوف المتأني عند الصعوبات والعوائق التي تواجه تفعيل الحقوق البيئية وعمل المنظمات الاهلية المعنية بها وتحد من امكانياتها وتحول دون اسهامها النشط في مواجهة المشكلات التنموية ذلك عبر تشجيع ومأسسة كل ما يفضي الى تعظيم المشاركة المجتمعية كضرورة لا غنى عنها في انجاح المسعى التنموي وديمومته .

اهمية البحث

وتاتي هنا الاهمية الخاصة للتاكيد الذي تقوم بها المنظمات البيئية في البلد بضرورة تعزيز ونشر ثقافة الحقوق البيئية للانسان والدور الايجابي للمنظمات في هذا المجال

المبحث الثاني : الحقوق البيئية

1- الاطار العام للبيئة

علم البيئة هو احد فروع علم الاحياء الذي عرفه اول مرة العالم الالماني هيجل عام 1866 ويشمل دراسة كل الكائنات الحيه وعلاقات بعضها البعض ومع المحيط الذي تعيش فيه (1). في حين هناك تعبير برز خلال مؤتمر الامم المتحدة للبيئة البشرية لعام 1972 يحدد البيئة بانها رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لاشباع حاجات الانسان وتطلعاته (2) .والبيئة يمكن القول انها اتزان ثلاثة محيطات هي المحيط الحيوي ،والمحيط الاجتماعي

،والمحيط المشيد .وان النقطة الجوهرية التي يرتكز عليها المفهوم هي ضرورة وجود التوازن والتلاؤم بين هذه المحيطات وهو مايعرف بالنظام البيئي (هو نظام متكامل وطبيعي من العلاقات المتبادلة او المترابطة بين الاجهزة الحية-المكونات الحيوية – وبين الاشياء غير الحية-المكونات اللاحيوية- ويتم في اطاره انتاج وتجميع كل من المادة والطاقة). واذا ماوجدت حالة اللاتوازن تسبب ذلك في حدوث اختلال في الكثير من الظواهر والمشاكل ومنها التلوث بانواعه ،واستنزاف الموارد الطبيعية ،والجفاف ،والتصحر(3) وللحديث عن بداية ظهور مايسمى الفكر البيئي فاننا نلحظ ان هناك سمتين واضحتين هما :-الاولى :انه لم يبدأ في الدول النامية لكنه ظهر في الدول الصناعية المتقدمة في اواخر الستينيات .الثانية :انه لم يبدأ من الحكومات لكنه نبع من الشعوب ممثلة في الجمعيات غير الحكومية والتجمعات الشبابية وغيرها من المعبرة عن مشاعر الناس وكانت المشاعر وقتئذ تتمحور حول الاخطار التي تهدد صحة الانسان من عمليات تلوث البيئة سواء تلوث الهواء او الماء او التربة لما لها من اثار ضارة في صحة الانسان وكفاءة الحياة .لقد تبلور في النداءات البيئية مفهوم ان البيئة تشمل البيئة الاجتماعية الى جانب البيئة الطبيعية وبرز شعار ان "الفقر هو اكثر الملوثات خطرا" والى الربط بين التنمية والبيئة والموارد وبهذا ارتبط الانسان الذي هو هدف التنمية بعملياتها ومكوناتها واستقر مفهوم ان هذا لايمكن تحقيقه بمعزل عن قضايا البيئة .

2- الحقوق البيئية

تعد قضية الحقوق البيئية جزء مهم في قضايا حقوق الانسان ومن اهم القضايا التي شغلت وما زالت تشغل العالم سواء على المستوى المحلي ام الدولي وعلى مختلف الاصعدة الرسمية وغير الرسمية نظراً لاهمية هذه الحقوق كونها ترتبط بحياة الانسان وحمايته وبقائه وتحرم الاعتداء على حقوقه وتمنع انتهاكها .ونتيجة لاهمية الحقوق البيئية فقد برزت العديد من المنظمات البيئية للمطالبة باحترام هذه الحقوق وصونها من أي اعتداء .وفي ضوء هذا المسار سعت الدول المختلفة وبالتعاون بين حكوماتها وجهات دولية الى اقامة عملية التنمية البيئية التي تهدف الى التحديث والاصلاح والرقي بالانسان وتوفير بيئة صحية له فكان جوهر التنمية هو الارتقاء بالانسان والبيئة وتوفير حياة افضل له ،اذ عمدت الى الاهتمام بالعامل البشري والبيئي وجعلهما في سلم اولويات عملية التنمية .فالتنمية والحقوق البيئية عمليتان متلازمتان لا يمكن فصلهما عن بعض فلا يمكن احداث تنمية من دون مشاركة العامل الانساني ولا يمكن جعل الانسان فعالاً خلال عملية التنمية الا اذا ركزت جهود هذه العملية على احترام حقوقه ومصالحه .

يجدر القول ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان كانت له دواع واسبابموجبة اسهمت في ظهوره على العلن منها ضرورة الاعتراف بالحقوق البيئية المتأصلة في جميع اعضاء الاسرة البشرية وهي الاساس للعيش الكريم والسلام في العالم ولما كان تناسي الحقوق البيئية وازدراؤها قد افضيا الى اعمال تدميرية آذت الانسان والبيئة ،وكان غاية ما يرنو اليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد ببيئة صحية ونظيفة .ان الجمعية العامة للامم المتحدة تنادي بهذا الاعلان على انه المستوى المشترك الذي ينبغي ان تستهدفه جميع الشعوب والامم حتى يسعى كل فرد ومنظمة في المجتمع الى العمل في اطاره واضعين على الدوام نصب اعينهم توطيد احترام الحقوق البيئية عن طريق التربية والتعليم واتخاذ اجراءات مستمرة محلية وعالمية

لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الاعضاء والشعوب.

المبحث الثالث : المنظمات الاهلية البيئية

1- منظمات حماية البيئة

ان وجود منظمات حماية البيئة املتها ظروف تفرع واتساع حاجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والبيئية وتوسع حقوق مكوناته والى ابعد من ذلك تبعاً لتطوره فتسعى لحماية الفرد وحقوقه البيئية المشروعة وضبط سلوكه البيئي وحماية المجتمع ايضا من التدهور البيئي وبنفس الوقت اسناد ودعم الدولة وايضا ضبط سلوك منظماتها ومؤسساتها بالقبول .

بعد احداث عام (2003) بانت منظمات المجتمع المدني بصورة غير مسبوقة في العراق خصوصاً وان البيئة العراقية حديثة العهد بمفهوم المجتمع المدني وخاصة المنظمات البيئية وتطبيقاتها وضوابطها وان كانت هناك مؤسسات مدنية نقابية مهنية في ظاهرها فانها مسيسة ومسيطرة على النشاطات البيئية لتكون على وفق سياسة السلطة .ورغم تأسيس منظمات حماية البيئة ومنحت لنفسها الاذن في الوجود والعمل تحت مسميات عدة وعملت تحت غطاء وزارة متخصصة (وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني) ومكتب تابع لها يسمى مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية ولكن لم تتلمس مساعدته هذه المنظمات ولم تلحظ الحرص والتعزيز لدورها وتطويرها .

المجالات الايجابية للمنظمات البيئية

- اتاحة الفرصة امامها ان تنتقد اداء الدولة البيئي بالايجاب او السلب نقداً بناءاً.

- ان المنظمات البيئية قد فتحت افاقاً واسعة امام دور المواطن للتاثير على القرار البيئي للدولة بموجب حقوق المواطنة واشراكه في المسؤولية العامة .

- تقوية الوعي البيئي ووضع ركائز متينة لثباته وديمومته حتى يتحول الى جزء من قيم واخلاق المجتمع البيئية التي لا يمكن مفارقتها او التنازل عنها .

المجالات السلبية

- ان معظم دوائر الدولة ذات الاحتكاك المباشر بمصالح المواطنين كانت غير كفوءة في الاهتمام بالنشاطات البيئية التي تقتضي الالحاح لمعالجة المشاكل المتراكمة .

- ان المنظمات البيئية قد اخترقتها المنظمات الوهمية سواء كانت المسجلة منها او غير المسجلة من حيث هيكليتها الادارية التي يتغلب عليها الطابع العائلي او التوهم بان هناك فوائد ومكاسب مالية في المقام الاول في اقامة هذه المنظمات لتذهب الى جيوب مؤسسيها من خلال منح تقدمها الدولة او الدول الاخرى او المنظمات الخيرية العالمية .

- ان المنظمات البيئية الفاعلة في عموم البلاد قد انبثقت من مجتمع المدينة وقد تغيب الريف عن هذه المؤسسات .

المنظمات البيئية تعمل على وفق رؤية بيئية محددة في مجال التنمية وحقوق الانسان وتعتمد على العمل التطوعي لكن تشمل عدداً من المتفرغين والموظفين .

والذي يبعث الآسى اكثر الاهمال الواضح من قبل مؤسسات الدولة لتلك المنظمات التي تعد الوسيلة الانجع لوصول صوت المسؤولية البيئية المفقودة .ويمكن ان تساهم هذه المنظمات اضافة الى ما تقدم في بناء الوعي البيئي الايجابي وتنوير المجتمع حول حقوقه البيئية والواجبات المناطة به اتجاه بيئته الذي يسهم اسهاماً فعالاً في تنشئة جيل يعي الحقوق البيئية وتبني اخلاقية بيئية رصينة .

المبحث الرابع : الواقع البيئي العراقي

1- ثقافة الحقوق البيئية في العراق

بالرغم من حداثة التجربة ومجرياتها في قضايا الحقوق البيئية في العراق الا ان ثمة مؤشرات تصاعدية توضح اولويات الاهتمام في هذا المجال وقد تجسد هذا الامر بتشكيل وزارتي البيئة وحقوق الانسان تعمل من خلال نظمها الداخلية على تشجيع التعامل مع القضايا والمشاكل التي تتعلق بالحقوق البيئية وصولاً الى تحديد فلسفة عملية واجرائية تنظم عمل المنظمات البيئية الحكومية وغير الحكومية ،وضرورة تولي قضية التدمير البيئي اهتماماً كبيراً على اعتبار انها الاكثر انتهاكاً لحقوق الانسان العراقي ،اذ من المعروف ان مشكلة التدمير البيئي مشكلة كبيرة جداً ومتفاقمة وهذا الامر قد اشارت اليه التقارير الدولية والمحلية .

وتعنى المنظمات البيئية باهم القضايا وتتعاطى معها على سبيل معرفة اسبابها ووضع المعالجات والحلول لها ومن بينها الهدر للموارد وتدمير الاراضي وتلوث المياه والهواء والمخلفات الصناعية والمنزلية واهمها ضعف الوعي بحماية البيئة .

ان مؤسسي المنظمات البيئية يقولون ان اعمالهم ومهماتهم شاقة وليست بسيطة ولا يستطيع احد ان يقوم بحل هذه المشاكل والقضايا في الامد القريب .ويعتقد المعنيون في مجال الحقوق البيئية بالعراق ان الدعوة للثقافة في هذا المجال هي ليست مسؤولية المنظمات البيئية فحسب وانما يفترض اعداد ترتيب لعلاقات لهذه المنظمات مع وزارتي البيئة وحقوق الانسان والمؤسسات الاخرى لان كثير من المشاكل متعلقة بمؤسسات الدولة والآليات التي تتعاطى مع المواطن .

وترى المنظمات البيئية ان تعزيز ثقافة الحقوق البيئية تعتمد على الفرد والدولة على حدٍ سواء ،فضلاً عن التنشئة والتربية البيئية التي تعني انه لابد من النظر وبشكل جدي الى تغيير الكثير من المفاهيم التي تنظم العلاقات والتربية في المجتمع وهنا لابد من ان يكون هناك برنامج وطني متكامل تتبناه فئات المجتمع كافة .

لذا كان العراق قد شهد تطوراً لمنظمات المجتمع المدني في السنوات الاخيرة بظهور مجموعة من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة غير ان هذا التطور تواجهه عوائق عديدة تشريعية وسياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية منعت هذه المنظمات من ان تكون اداة فاعلة في المجتمع ،اذ ان مستوى انتشار المناهج واساليب التربية البيئية ضعيف ،وعدم وجود الاهتمام الواضح بها لذلك تظهر ضرورة نشر مفاهيم الحقوق البيئية ووجود المنظمات المعنية بالبيئة في المجتمع العراقي .

التوصيات

- اهمية بناء شراكات بين المؤسسات المحلية والمنظمات البيئية للقيام بدور ريادي لا سيما في امكانية تفعيل برامج وجهود المرحلة الاولى من البرنامج العالمي لتعليم حقوق الانسان 2005-2007 الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة من خلال الارتباط الوثيق بين الاعلام وحقوق الانسان وخصوصاً الحقوق البيئية لتعزيزها وتنمية الوعي بها .

- على المنظمات البيئية ان تؤكد على ضرورة وضع الخطط البيئية التي تحدد الاولويات والخطوات الواجب اتخاذها وآليات تنفيذها والمدة الزمنية لانجازها وتفعيل الاجراءات التشريعية والعملية لتوفير مناخ يسمح في نشر الثقافة البيئية ،فضلاً عن مراجعة البرامج التعليمية في جميع مراحل التعليم باتجاه تعزيز المفاهيم البيئية وحماية البيئة والحد من انتهاكها وارساء قواعد الوعي البيئي لدى جميع فئات المجتمع وفي جميع الممارسات والعادات المجتمعية .

- ان اعطاء الحقوق البيئية موقعاً مركزياً في استراتيجيات اصلاح المجتمع تعني تحريك المحركات الاساسية والفاعلة نذكر منها المؤسسات التربوية والتعليمية والنشاطات الصناعية والاعلام ومبدعي الفنون والاداب اضافة الى المؤسسات الرسمية المعنية .

المصادر

1- عبدالجواد ،احمد عبدالوهاب ،"تلوث البحر الابيض" ،ط اولى ،مصر ،الدار العربية للنشر والتوزيع ،2000 ،ص 408 .

2- محمد ،محسن ،"بعض المعتقدات البيئية للمجتمع البدوي في جنوب سيناء" ،نشرة مأب ،ع 1 ،1998 ،ص 5 .

3- شحاته ،حسن احمد ،"التلوث البيئي فيروس العصر :المشكلة ،اسبابها ،وطرق معالجتها"،ط ثانية ،القاهرة ،دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع ،1999،ص 15 .

4- العواملة ،نائل عبدالحافظ ،"ادارة التنمية وتطبيقاتها في الاردن"،ط ثانية ،دار وائل للنشر والتوزيع ،1997،ص 14.

5- ـــــ ،"ادماج البعد البيئي في الخطط الانمائية" ،الامم المتحدة ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ،نيويورك ،1999 ،ص 6.

6- الجادر ،اديب ،"العرب وحقوق الانسان" ،المجلة العراقية لحقوق الانسان ،ع 2 ،2000 ،ص 6-7 .

7- United Nations ,"Handbook and Guidelines for Environmental Management and Sustainable Development ,UNDP ,Newyork,2001,P.11-12 ,

8-هولدغيث،مارتن،"شركاء في القانون"،مجلة العالم والبيئة،ع 3،1996،ص 18.

9- Rodgers,William,"Handbook on Environmental Low",Newyork,West Publisher .Co.,1977,P.14

10- سيلفر ،تشريل سيمون وفريز ،روث ،ترجمة هداره ،سيد رمضان ،"ارض واحدة ...بيئتنا العالمية المتغيرة /مستقبل واحد" ، ط اولى ،القاهره ،الدار الدولية للنشر والتوزيع ،1992 ،ص 68.

11- Cruz ,Joansonta & North ,Klaus ,"Environmental Concerns in Management Development -Institution :A Survey" ,International Labour Organization ,2001 ,P.1. 12
الخولي ،اسامه ،"البيئة وقضايا التنمية والتصنيع" ،الكويت ،مطابع السياسة ،2002 ،ص 11.

13- نصير ،عبدالله عبدالقادر ،"الادارة البيئية :دراسة عن استهلاك الماء وفرص العمل التطوعي في ادارة المصادر المائية بمدينة جدة" ،مجلة التعاون ،ع 50 ،1999 ،ص 51.

14- حمزه ،كريم محمد ،"الابعاد البيئية للعدوان على العراق" ،مجلة دراسات اجتماعية ،ع1 ،1999 ،ص 26.

15- الخولي ،اسامه ،مصدر سبق ذكره ،ص 54.

16- نصير ،عبدالله عبدالقادر ،مصدر سبق ذكره ،ص 55.

17- الخولي ،اسامه ،مصدر سبق ذكره ،ص 128.